

ضوابط فهم السنة النبوية عند الشيخ محمد الغزالي

الدكتور عبد الكريم حامدي

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

تعتبر السنة النبوية المصدر الثاني من مصادر التشريع بإجماع، وهي مجموع أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته الواردة في غالب الأحوال بيانا للقرآن وتفسيرا له، أو تشريعا مبتدأ وفق روح القرآن ومقاصده. وتكمن أهمية السنة النبوية في كونها المرجع في فهم رسالة القرآن الدنيوية والدنيوية، وقد أولاه المسلمون العناية الكافية على مرّ العصور، جمعا وتبويّنا، وبيانا وشرحاً، فاستخلصوا منها الأحكام الفقهية والآداب النفسية والاجتماعية، والقواعد الاقتصادية والسياسية، وغيرها من الكنوز والفوائد.

ومع ذلك فقد مرّت السنة بأوقات عصيبة، تعرّضت فيها للنحرif المزيف، والتأويل الباطل، والفهم الظاهري المقطوع عن القرآن، وما زالت إلى اليوم تتعرّض لسوء الفهم من قِبَل أذعياء العلم والفقه في الدّين.

وقد قيض الله رجالاً في مختلف العصور للذود عن حياض السنة الثريفة، وتصحيح مفاهيمها، وردّ التّنبّهات عنها، ومن هؤلاء الإمام محمد الغزالي - رحمه الله - الذي خصّص جزءاً من وقته ورسالته الدّعوية والفكرية والعلمية في تصحيح المفاهيم وضبط القواعد وتأسيس المنهج السليم لفهم السنة النبوية.

وقد سجّل في كتبه ما وقع فيه المسلمون، علماء وأتباعاً، من سوء فهم السنة النبوية، مما أدّى بهم إلى التفرّق والاختلاف المذموم، وتوصّل من خلال معايشة الواقع والاستقراء والتتبّع، والتأمّل والنظر إلى أسباب ذلك، وطرق العلاج.

وفي هذا الموضوع نتعرّف على جملة من الضوابط استخلصتها مما كتبه الشيخ الغزالي، تشكّل في نظره المنهج السليم لدراسة وفهم السنة النبوية والعمل بها.

الضابط الأول: فهم الحديث في ضوء القواعد العلمية الحديثية

وضع الإمام مجموعة من المفاهيم والمعايير المتعلقة بفهم السنة النبوية فهما صحيحا، حاولت استخلاصها وصياغتها في شكل ضوابط، لتكون عوناً للدارسين والمشتغلين بالسنة. وأول هذه الضوابط أن يفهم الحديث فهما سليما في ضوء القواعد العلمية التي وضعها أئمة الحديث، وذلك باتباع الخطوات الآتية.

تصحيح الحديث سندا ومثنا:

ردّ الإمام على بعض الجهلة وأعداء السنة الذين أنكروا الكثير من السنن بدعوى مصادمتها للحقيقة العلمية، وبين أنه لا مجال لردّ ما صحّ من السنة بمثل هذه الدعاوى الباطلة، بل لا بدّ من تحكيم القواعد الغنيّة التي وضعها أهل العلم، وإنّ الحكم على درجة الحديث وصحته شامل للسند والمتن معا، يقول: ((وإنّ الولع بالتكذيب لا إنصاف فيه ولا رشد، وقد تعبّت طائفة من منكري السنن، فلم أر لدى أكثرهم شيئا يستحقّ الاحترام العلمي. قالوا: إنّ السلف اهتمّوا بالأسانيد وحبسوا نشاطهم في وزن رجالها، ولم يهتمّوا بالمتن، أو يصرفوا جهدا مذكورا في تمحيصها. وهذا خطأ، فإنّ الاهتمام بالسند لم يقصد لذاته، وإنما قصد منه الحكم على المتن نفسه. ثمّ إنّ صحة الحديث لا تجيء من عدالة رواه فحسب، بل تجيء أيضا من انسجامه مع ما ثبت يقينا من حقائق الدين الأخرى، فأبى شذوذ فيه أو علة قاذحة يخرج به من نطاق الحديث الصحيح. على أنّ اتهام حديث ما بالبطلان مع وجود سند صحيح له، لا يجوز أن يدور مع الهوى، بل ينبغي أن يخضع لقواعد قنيّة محترمة. هذا ما التزمه الأئمة الأولون، وما نرى نحن ضرورة التزامه. ذكر بعضهم حديث: [الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام]،⁽¹⁾ فقال: إنّ الواقع يكتبه، وإن صحّحه البخاري، ويظهر أنه فهم من - كل داء - سائر العلل التي يصاب الناس بها. وهذا فهم باطل، ولو كان ذلك مراد الرسول ﷺ ما كان هناك موضع للأحاديث الكثيرة الأخرى التي تصف أدوية أخرى لعلل شتى. والواقع أنّ -

كل داء - لا تعني إلا بعض أمراض البرد، فهي مثل قول القرآن الكريم في وصف الريح التي أرسلت على - عاد - : ﴿ تدمر كل شيء بأمر ربها ﴾⁽²⁾ - ﴿ كل شيء ﴾ هو ما عمّرت به مساكن القبيلة الظالمة فصب. وهذا الحديث، ولو أن مسلماً مات دون أن يعلم به ما نقص إيمانه ذرة. إن أبا بكر وعمر كليهما، لم يعلما بالحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ الذي قال فيه: [أمرت أن أقاتل الناس - يعني وثي الجزيرة -] حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله،⁽³⁾ فإن الحديث الذي حفظاه ليس فيه: [إقام الصلاة والزكاة]، ولو علم عمر بيذا النص الزائد ما اعترض على أبي بكر في قتاله ما نعي الزكاة، ولو علم به أبو بكر ما استدل على رأيه بالقياس والاستنباط.⁽⁴⁾ ولكن فقه الشيخين في الكتاب العزيز، وحسن استفادتهما مما يعلمان من سنة أغنى وكفى، ولم يضرهما ما جهلان من روايات أخرى. بيد أن الطعن - هكذا خبط عشواء - في الأسانيد والمتون، كما يصنع البعض ليس القصد منه إهدار حديث بعينه، بل إهدار السنة كلها، ووضع الأحكام التي جاءت عن طريقها في محل الزبينة والازدراء. وهذا - فوق أنه غمط للحقيقة المجردة - يعرض الإسلام كله للضياع. إن دواوين السنة وثائق تاريخية من أحكم ما عرفت الدنيا، ويمكننا أن نقول: إن الكتب المفنسة لدى بعض الأمم ما تزيد في قيمتها التاريخية عن أحاديث دونها علماؤنا وحكموا على طائفة منها بالضعف، وطائفة أخرى بالوضع (...).⁽⁵⁾

لا يقبل حديث إلا بعد توفّر شروطه:

بين الإمام أن العمل بالحديث لا يقبل إلا بعد معرفة درجته وسلامته من التثود في الأسانيد والعلل القانحة في المتون، وقد تكفل المحدثون بدراسة الأسانيد، والفقهاء ببيان العلل، فكان عمل الفقهاء متمماً لعمل المحدثين في حفظ السنة النبوية، فالحديث لا يعمل به إلا إذا توفرت فيه الشروط التي وضعها المحدثون

والفقهاء معا، يقول: ((توثيق الأخبار لكون من إحقاق الحق وإبطال الباطل، وقد اهتم المسلمون اهتماما شديدا بهذا الجانب من المعرفة والاستدلال، لاسيما إذا اتصل الأمر بسيرة نبيهم، وما ينسب إليه من قول أو عمل. إن هناك طريقا واحدا لإرضاء الله سبحانه وتعالى وثيل محبته، هو اتباع محمد ﷺ واقتفاء آثاره، والسير على سنته لقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾. (6)

وأمتنا من تاريخ بعيد تصون التراث النبوي، وتحميه من الأوهام، وتعدّ الكذب على صاحب الرسالة طريق الخلود في النار؛ لأنه تزوير للدين واقتراء على الله لقوله ﷺ [إِنْ كَذَبَا عَلَيَّ لَيْسَ كَكُذْبِ عَلَيَّ أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ]. (7)

وقد وضع علماء السنة خمسة شروط لقبول الأحاديث النبوية: ثلاثة منها في السند، واثنان في المتن:

- لا بد في السند من راو واع يضبط ما يسمع، ويحكيه بعدئذ طبق الأصل.
- ومع هذا الوعي، لا بد من خلق متين وضمير يتقي الله ويرفض أي تحريف.
- وهاتان الصفتان يجب أن يطردا في سلسلة الرواة، فإذا اختلنا في راو أو اضطربت إحداهما، فإن الحديث يسقط عن درجة الصحة. وننظر بعد السند المقبول إلى المتن الذي جاء به، أي إلى نص الحديث نفسه:

- فيجب ألا يكون شاذًا.

- وألا يكون به علة قاذحة.

والشذوذ أن يخالف الراوي الثقة من هو أوثق منه. والعلة القاذحة عيب يبصره المحققون في الحديث فيرثونه به.

وهذه الشروط⁽⁸⁾ ضمان كاف لنقطة النقل وقبول الآثار، بل لا أعرف في تاريخ الثقافة الإنسانية نظيرا لهذا التأصيل والتوثيق، والمهم هو إحسان التطبيق. وقد توفّر للسنة المحمدية علماء أولوا غيرة وتقوى بلغوا بها المدى، وكانت غربلتهم للأسانيد

د عبد الكريم حامدي **ضوابط فهم السنة النبوية عند الشيخ محمد الغزالي**
 مثار الثناء والإعجاب، ثم انضم إليهم الفقهاء في ملاحظة المتن، واستبعاد الشاذ
 والمعلول. ذلك أن الحكم بسلامة المتن يتطلب علماً بالقرآن الكريم، وإحاطة بدلالاته
 القريبة والبعيدة، وعلماً آخر بشئى المرويّات المنقولة لإمكان الموازنة والترجيح بين
 بعضها والبعض الآخر)).⁽⁹⁾

ويقرّر أن الحديث يكون مقبولاً إذا استجمع شروط الصحة التي وضعها
 الأئمة، وإذا وقع خلاف فالأمر فيه سعة، من غير حمل المخالف على القبول أو
 اتهامه بالكفر أو العصيان، يقول: ((إنه لا فقه مع العجز عن فهم الكتاب ومع العجز
 عن فهم الحياة نفسها. وبعض المشتغلين بالحديث يستوعر تدبر القرآن، ودراسة
 دلالاته القريبة والبعيدة، ويستسهل سماع حديث ما، ثم يختطف الحكم منه فيسفي
 البلاد والعباد. قلنا : إنه لا خلاف بين المسلمين في العمل بما صحّت نسبته لرسول
 الله ﷺ وفق أصول الاستدلال التي وضعها الأئمة، وانتهت إليها الأئمة، إنما ينشأ
 الخلاف حول صدق هذه النسبة أو بطلانها، وهو خلاف لا بدّ من حسمه، ولا بدّ من
 رفض الافتعال أو التكلف فيه. فإذا استجمع الخبر المروي شروط الصحة المقررة
 بين العلماء، فلا معنى لرفضه، وإذا وقع خلاف محترم في توفّر هذه الشروط أصبح
 في الأمر سعة، وأمكن وجود وجهات نظر شتى، ولا علاقة للخلاف هنا بكفر ولا
 إيمان، ولا بطاعة أو عصيان)).⁽¹⁰⁾

لا يعدل عن الحديث الصحيح إلى الضعيف:

ويعتب الإمام على كثير من المنتسبين للسنة، عندما يتمسكون بالضّعيف منها
 ويتركون الصحيح في قضايا تهم المجتمع، ومما تعمّ بها البلوى، كمنع زيارة
 النساء للمقابر، ومنع رؤية المرأة للرجال مع غضّ البصر، والغلاء في المهور،
 ومنع صلاة النساء في المساجد، يقول: ((على أننا نعتب على جماعات كثيرة تنتسب
 للسنة وتظهر التمسك بها، إذ أن مسلكتها قد يكون من وراء انصراف بعض الناس
 عن السنن وشكهم في جدواها... ومن ذلك أن بعض الجماعات تخلط الصحيح

بالسقيم، ولا تدري بنقمة ما يقبل ويردّ من المرويات، وقد لاحظت عند تحديد الوضع الاجتماعي للمرأة أنه ما يجيء حديثان في قضية تتصل بها إلا أحرّ الصحيح وقدم الضعيف.

- زيارة المرأة للقبور تزويها أحاديث صحيحة،⁽¹¹⁾ ولكن بعض أهل العلم يقدّمون عليها حديثاً ضعيفاً يلعب زائرات القبور.⁽¹²⁾

- ورؤية المرأة للرجال - مع غض البصر - تزويها أحاديث صحيحة،⁽¹³⁾ ولكن بعض أهل العلم يطؤون ما صحّ وينشرون آثاراً واهية أنّ المرأة لا ترى رجلاً ولا يراها رجل. وقد وضعت تفاسير وذكرت مرويات لتقرير أنّ وجه المرأة عورة، وأنّ الإسفار عنه جريمة، وليس وراء هذا الزعم سنة صحيحة، ولا فقه قائم.

- قضية المهور، فإنّ الأحاديث الصحيحة وردت برفض المغالاة فيها، روى مسلم عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: ابني تزوجت امرأة من الأنصار، فقال له النبي: [على كم تزوجتها؟]، فقال: على أربع أواق من فضة، فقال له النبي ﷺ: [على أربع أواق، كأنما تتحتون الفضة من عرض هذا الجبل]،⁽¹⁴⁾ وظاهر من تعليق الرسول أنه استكثر المهر. والأصل في المهور التيسير، وسنته ﷺ في نسائه وفي بناته التيسير، والأحاديث في ذلك كثيرة. ولكن هذه الأحاديث الكثير طويت طياً، وانهمزمت أمام رواية جاءت أنّ امرأة جادلت عمر بن الخطاب في زيادة المهور، وهزمته مستشهدة بقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَم إِحْدَاهُنَّ قَنْطَاراً﴾⁽¹⁵⁾ وهذه الرواية لن تأت من سند صحيح، بل في رجالها انقطاع وضعف،⁽¹⁶⁾ ولو جاوزنا ذلك - وما يجوز تجاوزه - فإنّ موضوع الآية ومعناها ليس محل الاستشهاد، إذ الآية في شخص يريد تبديل زوجة بأخرى، ويريد أن يستردّ من الزوجة المتروكة ما أعطاه إياها مهراً، فرفض القرآن هذا المسلك الصغير، وبين أنه ما يجوز أخذ شيء من المرأة المهجورة ولو أمهرها قنطاراً، والعبارة تفيد المبالغة، ولو لم تقدّمها فالأمر يتصل بقضية أخرى غير إنشاء النيبوت وإعفاف الرجال والنساء، وإغلاق

أبواب الحرام، وتفتيح أبواب الحلال، وحماية الأمة من النسول الجنسي ومقارن
الاتحراف.

- رفض صلاة النساء في المساجد، فقد فهم من أحاديث لم يروها رجال
الصحيح،⁽¹⁷⁾ ومع ذلك فقد أقرّ الرقض عملياً، وطويت الأحاديث المتواترة
والصحيحة⁽¹⁸⁾ في هذه القضية المتصلة بأهمّ عبادات الإسلام. والتصرف في السنة
بهذا الأسلوب لا يمكن أن يكون ديناً قوياً ولا صراطاً مستقيماً⁽¹⁹⁾.

ترك المرويات الضعيفة في العقيدة والشريعة معا:

بيّن الإمام ضرورة ترك الحديث الضعيف، إلا إذا دعت الحاجة إليه، فلا تجوز
رواية الضعيف في باب العقائد والأحكام التشريعية، ولا في الأعراض والذماء
والأموال، ولا في الأصول التربوية والتقاليد الاجتماعية، وغيرها من حقائق
الإسلام الكبرى، يقول: ((من حقّ المهتمّين بالأحاديث الضعيفة أن يذكرها بعيداً
عن دائرة العقائد والأحكام التشريعية، فإنّ الذماء والأموال والأعراض أكبر من أن
تداول فيها شائعات علمية، وكذلك أصول التربية وتقاليد المجتمع والشعائر التي
يشخص إليها الرأي العام وتعدّ منارات على حقائق الإسلام وأهدافه في الحياة.
ويمكن الاكتراث بالأحاديث الضعيفة في قضايا هامشية أو حيث تكون زيادة تنبيه
إلى ما قرّره الأدلة المحترمة في كتاب الله وسنة رسوله، وهذا هو منهج علمائنا
من قديم،⁽²⁰⁾ ولكن طوائف من العوام، أو من نوي الأغراض حادوا عن هذا
المنهج، فرأينا أشياء تهبّاج لها جماهير ما كان السلف الأول يأبه لها، وثم ذلك على
حساب حقائق الإسلام الكبرى في مجال العقيدة والشريعة، ومجال الإدارة
والاقتصاد والسياسة، بل أستطيع القول بأنه ثم على حساب الأخلاق والتزكية التي
بعث بها صاحب الرسالة العظمى... والبعث الذي لاحظناه عن منهج السلف يرجع
إلى انتشار الأحاديث الضعيفة، ويرجع قبل ذلك إلى انتشار مقولة لم يكن لها رواج

بين الفقهاء القدامى، وهي أن دلالة حديث الأحاد يفيد اليقين العلمي الذي يفيد المتواتر⁽²¹⁾.

الضابط الثاني: فهم الحديث في ضوء أسباب وروده

كما يعيب الإمام على المشتغلين بالسنن قطع الحديث عن ظروفه وأسبابه التي قبلت فيه، وعزله عن سائر الأحاديث الواردة في الموضوع ذاته، مما يجعل فهم الحديث قاصرا ومبتورا وشاذا، يقول: ((أما الأمر الثاني الذي يؤخذ على المشتغلين بالسنن عموما، فهو قصورهم الفقهي، وليست لهم قدم راسخة في فقه الكتاب الكريم - مع أنه الأصل - كما أنهم يأخذون الأحاديث مقطوعة عن ملبساتها، ولا يضمون إليها ما ورد في موضوعها من مرويات أخرى قد تؤيدها وقد تردّها، وخذ هذين المتئين مما عرض لي في القاهرة وأنا مهموم بقضايا الدعوة .

- وقف خطيب يدعي الملقية يروي للناس أن والد الرسول ﷺ في النار، وكان ذلك بمناسبة احتفال المسلمين بالمولد النبوي، وقلت للناس: هذا الحديث⁽²²⁾ يخالف قوله تعالى: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾⁽²³⁾ وقد ثبت أن جيل الرسول الكريم وصحابته كلهم لم يبعث أحد إلى آبائهم: ﴿لنتنذر قوما ما أنذر آباؤهم فهم غافلون﴾⁽²⁴⁾ ﴿لنتنذر قوما ما أنذرهم من نذير من قبلك لعلهم يهتدون﴾⁽²⁵⁾ ومعنى هذا أن عبد الله وأمته لا يعذبون، ولا يدخلون النار، ويكفي هذا الخلاف لنقض الحديث فهو علة نقذح في صحته. وعلماء الحديث يرتون المن إذا خالف ما هو أصح وأوثق، وليس بعد حكم القرآن الكريم حكم، ولعل الراوي فهم أن تعذيب المشركين جميعا هو الأساس، وأن استثناء أهل الفترة رحمة فوق العدل، فساق الحديث لتوكيد المعنى الأول، وعلى أية حال فإن رواية الحديث في خطبة جامعة وفي مناسبة الاحتفال بالمولد النبوي جلافة وجهالة غليظتان.

- قال خطيب آخر يدعى النصوف: إن الله ليلة المعراج نزل لمحمد وأوحى إليه. وقالت للناس: ما روي في ذلك كان رؤيا منام، ومع ذلك فقد رفضه الحفاظ ورتوه رداً شديداً، وعتوه من العثرات القليلة التي أخذت على رايه⁽²⁶⁾.

وقد لاحظت أن المطابع وضعت في أيدي الجماهير نسخاً كثيرة من الموطأ ومن الصحيحين، وكثيراً ما يقرأ العامة أحاديث فوق مستواهم، والحديث إن لم يقدّمه عالم فقيه، أو إذا لم يصحب بشرح يلقي ضوعاً كاشفاً على معانيه، ربما كان مثار فتنة ولغظ، وكم من أنصاف المتعلمين أساءوا إلى السنة بضعف الفقه وتصور البصر... ودراسة السنة علم له رجاله الخبراء، ولا يقبل في هذا الميدان ما يرسله السفهاء من أحكام طائشة تجعل التطويح بالسنة الشريفة أمراً جائزاً أو تجعل تكذيب حديث ما هوى مطاعاً. إنه لا فقه من غير سنة ولا سنة من غير فقه، وقوام الإسلام بركنيه كليهما من كتاب وسنة⁽²⁷⁾.

الضابط الثالث: فهم الحديث في ضوء الوحدة الموضوعية

أوضح الإمام أن الطريقة المثلى في معرفة الحكم من الحديث هو أن نجمع الأحاديث الواردة في القضية الواحدة، ثم ننظر في معانيها ودلالاتها لاستخراج الحكم الشرعي، وألا نكتفي بحديث واحد، فإن ذلك يقطع المقصد من المعرفة الحديثية، ويطن في السنة، ويضل الناس عن الحق، يقول: ((إن الحديث الواحد لا تأخذه على حدة عند الاستدلال، بل يجب أن نأخذ جميع الأحاديث التي وردت في موضوع واحد، ثم نلحقها بما يؤيدها ويوصل بها من الكتاب الكريم، ولن نعم هذه الصلة. أما الاستدلال هكذا خبط عشواء بما يقع تحت أبصارنا من حديث قد نجعل الظروف التي قيل فيها والمدى الذي يعمل فيه، فيبو ضلال عانى المسلمون من مغبته، ويعانون الآن أضراره .

وأضع أمام القارئ سلسلة من الأحاديث مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب الأزمنة التي قيلت فيها ليتصور القارئ أي تخبط يقع فيه المسلم لو اقتطع

الأحاديث الأولى أو أحدها من هذه السلسلة وزعم أن العمل عليها، وتجاهل ما بعدها: [من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله حرّم الله عليه النار]. (28)

[عرى الإسلام وقواعد الدين ثلاثة عليهن أسس الإسلام، من ترك واحدة منها فهو كافر حلال الدم: شهادة أن لا إله إلا الله، والصلاة المكتوبة، وصوم رمضان]. (29)

[ثلاثة أخط عليهن، لا يجعل الله من له سهم في الإسلام كمن لا سهم له، وسهم الإسلام ثلاثة: الصلاة، والصوم، والزكاة]. (30)

[بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان]. (31)

[والذي نفس محمد بيده - ثلاثاً - ما من عبد يصلي الخمس ويصوم رمضان ويحج البيت السبع، إلا فتحت له أبواب الجنة]. (32)

[الإسلام ثمانية أسهم: الإيمان سهم، والصلاة سهم، والزكاة سهم، والصوم سهم، والحج سهم، والأمر بالمعروف سهم، والنهي عن المنكر سهم، والجهاد في سبيل الله سهم، وقد خاب من لا سهم له]. (33)

وبديهى أن الحديث الأول قيل قبل إنزال الفرائض، وأن الثاني قيل قبل تسريع الزكاة، والثالث قيل قبل فرض الحج... وهكذا تقوم السنة بخدمة المقاصد التي يوضحها القرآن. وللقرآن وحده المرتبة الأولى في بيان حقائق الدين كاملة، وفي إحصاء أصوله الثابتة على اختلاف الأمكنة والأزمنة. وبديهى كذلك أن الحديث الأول لا يردّ غيره من الأحاديث، وبالتالي لا يستطيع - وليس له - أن يردّ آيات القرآن في شيء من التشريعات. فليعلم ذلك من تضطرب في فهم الإسلام عقولهم ويظنون أن مرجع ذلك إلى تعارض النصوص، والحقيقة أنه من حماقة التي تملأ هذه الرؤوس. ولعلماء المسلمين القدامى - من كرام الأئمة - نظرات صائبة في طرائق الاستدلال، ولأفهامهم في الكتاب والسنة روعة يستجليها من يتتبع تاريخ

التشريع الإسلامي في عصوره الزاهرة، ونحن فيما سبق إنما تشرح طرفاً مما
 قرروا)).⁽³⁴⁾

ويؤكد على هذا الضابط في موضع آخر، فيقول: ((إن الحكم الذي لا يؤخذ من
 حديث واحد مفصول عن غيره، وإنما يضم الحديث إلى الحديث، ثم يقارن
 الأحاديث المجموعة بما دلّ عليه القرآن الكريم، فإن القرآن هو الإطار الذي تعمل
 في نطاقه لا تعنوه، ومن زعم أن السنة تقضي على الكتاب، أو تتسخ أحكامه فهو
 مغرور. ويوضح ما قلناه ما رواه ابن كثير عن الإمام محمد بن إدريس الشافعي
 رحمه الله، قال: < كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن >، قال الله
 تعالى: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن
 للخائنين خصيماً﴾،⁽³⁵⁾ يعني السنة، وهذا صحيح، فإن حياة محمد ﷺ كانت تطبيقاً
 عملياً لتوجيهات القرآن، كانت سيرته في العبادة والخلق والجهاد والمعاملة قرآناً حياً
 يغيّر الأرض ويصنع حضارة أخرى، ولولا هذه السنة العملية والقولية لكان القرآن
 أشبه بالفلسفات النظرية الثابتة في عالم الخيال. إن سنة محمد ﷺ في النواحي
 الاجتماعية والمدنية والعسكرية، وقبل ذلك كله في شرائع العبادة والاعتقاد، جزء لا
 يتجزأ من الرسالة الخالدة، فإن الإسلام يتكوّن من الكتاب والسنة كما يتكوّن الماء
 من عنصريه المعروفين. ونحن هنا نذود عن المرويّات الواهية، والأحاديث
 المعلولة كما نذود عن القرآن نفسه التفسير المنحرفة والأفهام المختلفة، ليبقى
 الوحي الإلهي نقياً. إن ركاباً من الأحاديث الضعيفة ملأ أفق الثقافة الإسلامية
 بالغيوم، وركاباً مثله من الأحاديث التي صحّت، وسطاً التحريف على معناها أو لا
 بسماها، كل ذلك جعلها تنبو عن دلالات القرآن القريبة والبعيدة)).⁽³⁶⁾

الضابط الرابع: فهم الحديث في ضوء سياقه

ويرى الإمام أن من الأسباب المعينة على فهم السنة معرفة الظروف
 والملابسات التاريخية من مكان وزمان وحال التي ورد فيها الحديث، فإنها نعم

العون على إدراك دلالات الحديث ومعانيه ومقاصده، ودفع التعارض الظاهري بين الأحاديث في المسألة الواحدة، إذ تتعدّد أجوبة الرسول ﷺ بحسب تعدّد تلك الملائمات، يقول: ((وليس المهم أن نعرف ما حدث به - أي الرسول ﷺ - نصيب، ولكن المهم أن نعرف كيف، ومتى، ومن حدث؟ وإن هذه الظروف تعين إعانة حاسمة على فقه السنّة فقيهاً صحيحاً، ومثال ذلك:

- عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رجل: يا رسول الله، أيّ العمل أحب إلى الله؟ قال: [الحال المرتحل] قال: وما الحال المرتحل؟ قال: [الذي يضرب من أوّل القرآن إلى آخره كلما حلّ ارتحل]. (37)

- وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سألت النبي ﷺ: أيّ العمل أحب إلى الله؟ قال: [الصلاة على وقتها] قلت: ثم أي؟ قال: [بإبر الوالدين] قلت: ثم أي؟ قال: [الجهاد في سبيل الله]. (38) قال ابن مسعود: حدثني بهنّ، ولو استرّنته لزدني.

- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن أبا ذر رضي الله عنه سأل رسول الله ﷺ أيّ العمل أفضل؟ قال: [إيمان بالله ورسوله]، قيل: ثم ماذا؟ قال: [جهاد في سبيل الله]، قيل: ثم ما ذا؟ قال: [حجّ مبرور]. (39)

- وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قال: يا رسول الله، أيّ الإسلام أفضل؟ قال: [من علم المسلمون من نسائه ويده]. (40)

- وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: أيّ الإسلام خير؟ قال: [تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف]. (41)

هذه إجابات شتى، فحديث رسول الله قد يكون منجهاً إلى رعاية أحوال المخاطبين، فيبرز من العبادات والآداب ما يراه أليق بحياتهم وما يراهم أمسّ إليه حاجة، ويسكت عن غيره، لا يهيننا من شأنه، فقد يسكت عن أركان عظيمة القدر في التين تكلمت ببياناتها آيات القرآن أو سنن أخرى. والذي يستفاد من هذه الإجابات أنه لا يجوز أخذ حديث ما على أنه الإيمان كله. كما أنه لا يجوز الغفلة عن

د عبد الكريم حامدي ضوابط فهم السنة النبوية عند الشيخ محمد الغزالي
الملايسات التي سبق فيها الحديث فإنها تلقى ضوءا كاشفا على المراد منه، وكما راعت السنن أحوال المخاطبين، فقد تراعى الأحوال العامة للجماعة.

- فعند كذب الكفار وضاوتهم على بلادنا يكون الجهاد أفضل من الحج.
- وعند اشتداد الأزمات وكثرة البائسين، تكون الصدقة أفضل من الصلاة.
- وعندما يظهر قصور أمتنا في ميدان الاحتراف والتصنيع، يكون الاشتغال بالكيماء والحديد أحب إلى الله من حرث الأرض ورعاية الغنم .

إن فهم القرآن لا يتم إلا بمعرفة السنة، وفهم السنة لا يصح إلا بمعرفة المناسبات الحكيمة التي سبق من أجلها التوجيه النبوي. وإذا لم تكن لدينا إحاطة شاملة بالأزمنة والأمكنة والوقائع التي أرسلت فيها هذه الأحاديث، فقد تكون في الإحاطة بجملة السنن عوض يسد هذا النقص. فإنيك أمام كثرة المرويات وتعدد معانيها، لا ترى بدا من تنسيقها وترتيبها ووضع كل حديث بإزاء ما يوافقه من أحوال. ولقد بلغني أن هناك مؤلفات في - أسباب الحديث - طبعت في الشام على غرار - أسباب النزول - التي امتلأت بها كتب التفسير، ونحن نأسف لبعث هذه المؤلفات عن متناولنا، فإن إشاعتها ضرورة لخدمة السنة وصدّ الهجامين عليها، وهذا الذي ذكرناه في فهم السنة وصلتها بالكتاب، لم نأت بجديد فيه، إنما هو علم الأئمة الأولين، وإدراكهم الصحيح لحقائق هذا الدين)) (42).

الضابط الخامس: فهم الحديث في ضوء معاني القرآن

يؤكد الإمام على ضرورة فهم الكتاب أولا والاستفادة منه، واستنباط أحكامه ومعرفة معانيه ودلالاته، ثم تأتي السنة تالية له ومكملة، فلا يجوز لرجل قصير الباع في معان القرآن ودلالاته الاشتغال بالسنة والغفلة عن القرآن، فإن ذلك يجزئ إلى أخطاء كثيرة، يقول: ((لا خلاف بين المسلمين في أن القرآن الكريم أساس الإسلام، ولباب دعوته، ومناط تشريعه، وأنه ينبوع الأول لستى تعاليمه في أحوال المعاش والمعاد جميعا، وأنه يرهان النبوة، ودليل صدقها، ومعجزتها الكبرى، وأنه

مجلي الوحي الأعلى، وملئى الحقائق السماوية التي تنزلت من عند الله خالصة من كل شائبة، مبرأة من كل ليس. إنه - بهذا القرآن - أصبح محمد ﷺ مبلغاً عن الله، مبيّناً عنه مراده، وقد انتقل هو به انتقالاً نفسياً عالياً وصعد به في مرقى الكمال البشري إلى أوج بعيد، فكانت كل آية تهبط عليه نورا يتألق به باطنه، وكشفاً تشرب به بصيرته.

ومن آثار علمه بالقرآن وتأثره به، نطق بالسنن الرائدة والأحاديث الهادية فكانت هي الأخرى حكماً ينفع بها الناس، وهدى يشدهم إلى الصراط المستقيم، وقد امتن الله عليه بهذا الوحي المبارك فقال: ﴿ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾. (43) ومع احترامنا للحشد الكبير من السنن المروية عن رسول الله، وحفاوتنا بالدراسات الحسنة التي تناولتها في القديم والحديث، فنحن نلفت النظر أن السنة منزلة ثانوية يعد القرآن نفسه، وأن العالم الأصيل بالإسلام إنما تقوم ثروته العلمية أولاً بمدى فقهه في الكتاب العزيز، ويصره بمعانيه ومغازيه، ولمحه لدلالته القريبية والبعيدة، وأن الصورة المتقنة للإسلام إنما تعرف أبعادها وملامحها البارزة من القرآن أولاً، ثم يجيء دور السنة في الإيضاح والتفصيل بعد أن تمهّدت الحدود وعرفت الضوابط. ولذلك نحن نرفض أن يشتغل بالسنة رجل فقير في القرآن، ونرفض أن يستخرج أحكامها رجل قصير النباغ في فقه الكتاب واستظهار أحكامه، فإن ذلك قلب للأوضاع، ومزلفة للخطأ في تصور حقائق الدين، وفي ترتيب صغراها وكبرائها. (44)

لا تعارض بين القرآن والسنة:

بين الإمام التكمال بين نصوص الوحي قرآناً وسنة، وأن ما يبدو من تعارض ناشئ من سوء الفهم، فقال: ((لا يتعارض حديث مع كتاب الله أبداً، وما يبدو حيناً من تعارض هو من سوء الفهم، لا من طبيعة الواقع، وذلك مثل حديث: [لن يدخل أحد الجنة بعمله]، (45) وقوله تعالى: ﴿ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ﴾، (46) الفهم

